في الشرحين المذكورين في نظر ذلك والاحتجاج له ونقله عن الحوفي والزجاج والفارسي
وابن خروف والشلوبين وانه قال هو الصواب والمشهور والمنصور ونسب الصيمري
المنع الى سيبويه والحق انه لا نص فيه قال في شرح التسهيل ومحل الجواز ان يتعلق الظرف
او المجرور بفعل التعجب فان لم يتعلق به نحو ما احسن بمعروف امرا امتنع الفصل بلا خلاف
قال ابو حيان ومحل المنع ما اذا لم يتعلق بالمعمول ضمير يعود المجرور فان تعلق به وجب
تقديمه بلا خلاف نحو ما احسن بالرجل ان يصدق وما اخرى بذي اللب ان يري
تنبيهات الاول ظاهر كلام ابن الحاجب هنا وكلام الالفيه ان الفصل
بالظرف وجائز فيما افعل وافعل به وبه صرح ابن مالك في كتبه كلها واسمه الى ...
في الوافيه مخصصه بما افعل فقال والنو هو اصورته وقد فصل بالظرف في ما المارني كما نقل
وصرح في شرحها بذلك فقال وقد اجاز الجرمي الفصل بالظرف في ما الثاني
جاز الجرمي الفصل بالمصدر والحال وابن كيسان ان لا يكون او نصحو بها وذلك يرد
نقل ابن مالك الخلاف في شرح الكافيه في امتناع الفصل وفي شرح التسهيل ما يقتضي جوازه
بالمنادي الثالث لم يتعرض الفصل بين ما والفعل ومذهب البصريين انه لا يجوز الا لكان
الزايدة فقط وقد ذكره في سبك المنظوم والكافيه هنا باب نعم وبيس وما جرى مجراهما
هكذا ترجم في الالفيه وترجم ابن الحاجب بافعال المدح والذم قوله وما وضع لانشاء مدح او
ذم قال الرضي وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ
وليس المدح موجودا في الخارج من احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام مدحه
على جودته الحاصله خارجا قول الاعرابي لمن بشره بمولوده وقال نعم المولودة والله ما هي
بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بالجودة التي
حصلت لحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء خرذوه الخبر وكذا الانشا التعجبي
والانشا الذي في كم الخبريه ورب هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشيه ما قالوا من كون هذه
الاشيا للانشاء قال ومع هذا قلبي فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك
اذا قلت زيد من عمرو لا ريب في انه خبر اذ لا يمكن ان يكذب في التفضل ويقال
انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضليه زيد وكذا اذا قلت زيد قايم
فهو خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال

لكن

لك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلان من حيث
القيام ويقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل وكذا قوله ليس بنعم المولودة بيان
ان النعميه اي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في التعجب وفي كم ورب
انتهى قولهم وبيس وفعلا زاد ابن مالك في الكافيه فقال فعلين لا اسمين على الاولى
وجعل نعم وبيس فاشار الى خلاف في اسميتهما وهو مشهور قال في شرح اللهب
زعم الفرا واكثر الكوفيين انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما وهذه طريقة اصحاب
الخلاف والطريقة الثانيه وجدناها ابن عصفور انه لم يقل احد باسميتهما وانما الخلاف
بعد الاسناد الى الفاعل فالبصريون يقولون نعم الرجل وبيس الرجل جملتان فعليتان على
اصلهما وقال غيرهم بل هما اسمان محكيان نقلا عن اصلهما وسمي بهما المدح والذم
كتابط شرا ونحوه قولهما والعباره لابن الحاجب وشرطهما ان يكون الفاعل
معرفا باللام او مضافا الى المعرف به كذا لو كان مضافا الى مضاف الى المعرف به ذكره
في التسهيل وعبارة ابن الحاجب احسن من قول الالفيه لما فادتها لانه لا يكفي ان يكون مضافا
الى الله او الذي على الصحيح وهما مقرونان بال لكنها ليست للتعريف نعم قال في
شرح التسهيل لا ينبغي ان يمتنع في الذي قولهما والعبارة لابن الحاجب او مضمرا مميزا
بنكرة منصوبه فيه امور الاول شرط هذا التمييز ان يؤخر فلا يقدم على الفعل وان
يكون قابلا لال يفسر بمثل وغير وافعل التفضيل لانه خلف عن فاعل مقرون بها
فاشترط صلاحيته لها وعبر ابو حيان عن ذلك بان يكون مبنيا للنوع الذي قصد به
المدح والذم وان لا يكون فيه معنى المفاضلة وان يكون نكرة عامة فلا يجوز نعم شمسا هذه
الشمس لانها تفرد في الوجود ويجوز نعم شمسا شمس هذا اليوم قال ابو حيان ولا يشترط
افضاله بنعم على الصحيح الثاني حكمه اولا يبرز في تثنيه ولا جمع عند البصريين وتلحقه
التا اذا فسر بمونث ذكره في شرح التسهيل ومنع ابن ابي الربيع وجوز خطاب الامرين
ويؤيد الاول قوله فيها ونعم الثالث نص سيبويه على ان هذا وقال في الكافيه
والعلم والتمييز اغنى عنه في بها ونعمت فلذا اكتفى قول الالفيه وجمع تمييز وفاعل ظهر
فيه خلاف عنهم قد اشتهر صحح في الكافيه والتسهيل وشرحيهما الجواز ومذهب سيبويه
المنع وفصل قوم فقالوا ان افاد التمييز معنى لم يفده الفاعل جاز والا فلا قولهما

قول الالفيه

Copyright © King Saud University